مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 182–192
EISSN: 2600-6219

تمكين المرأة: وسيلة لتفعيل الدّيمقراطية في العالم العربي

Empowering Women: A Way to Activate Democracy in the Arab World

بوغالم إلياس *
جامعة الجزائر 3؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2022/03/11 **تاريخ القبول:** 2022/08/29 **تاريخ النشر:** 2022/09/12

ملخص:

لقد ارتكز موضوع تمكين المرأة في العالم العربي على السبل والميكانيزمات الّتي تسمح للمرأة العربية بالدّخول في المضمار السّياسي الّذي طالما كان حكراً على الرّجال في كثيرٍ من هذه الدّول، فلطالما كانت ذكورية المجتمع هي المهيمن في هذه النّقطة، وبالتّالي فإنّ جملة الثورات العربية والحراك الّذي حدث على جميع الأصعدة وما لازمه من خطابات سياسية تدعو لتفعيل حقيقي للدّيمقراطية، قد دفع إلى دعوة مختلف الفواعل داخلياً وخارجياً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في كلّ المجالات ضمن أطر الأجندات الدّولية وحقوق الإنسان رغم العديد من المعوّقات على اختلاف أشكالها.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة؛ العالم العربي، الديمقراطية.

Abstract :

The issue of empowering women in the Arab world has been grounded on the means and mechanisms that allow Arab woman to penetrate the political arena, which has long been preserved for men in many of these countries. Therefore, the Arab revolutions and the movement that took place at all levels and the accompanying political discourses calling for a real activation of democracy have prompted the call of various internal and external actors to achieve gender equality in all fields within the frameworks of international agendas and human rights despite many and various obstacles.

Keywords: Women empowerment; The Arab world; Democracy.

* المؤلف المراسل.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 182–192 EISSN: 2600-6219

مقدمة:

إنّ مواكبة أسس التّقدم الإقتصادي والإجتماعي تستوجب اِنفتاحاً متوازناً بين أجناس المجتمع وإزاحة كلّ الإعتبارات الخانقة الّتي تفرضها جماعات تقرأ المسلّمات بشكلٍ غير سليم ليتسرّب هذا كلّه إلى المجتمع الواحد، ففلسفة المجتمعات الذّكورية لازالت ليومنا هذا تُراهن على أن تنحصر مهمّة المرأة ضمن المكوث في البيت، غير أنّ تاريخ الأمم يُثبت عكس ذلك تماماً، فالمرأة في الحضارات العظمى مارست كلّ النّشاطات والمهن الحسّاسة دون تمييز (السّياسة، الحكم، القضاء، التّجارة، عالم الأعمال، الطّب، التّدريس...) من المواضيع الّتي هناك من يراها حكراً على الرّجال.

إنّ سباق اليوم هو سباق في مضمار المواطنة والدّيمقراطية وحقوق الإنسان وكيفية تحقيقها كاملةً ومتكاملةً وملازمةً لبعضها البعض، فمتى كان هناك توازن فعّال في الحياة الإجتماعية والسّياسية للرّجل والمرأة ودخول هذه الأخيرة فعلياً في مراكز صنع القرار فإنّ ذلك تحقيق واضح لأسس الدّيمقراطية التّشاركية والهندسة الصّحيحة والفعلية للسّياسات العامّة خصوصاً في الدّول العربية الّتي شهدت حراكاً سياسياً لاسيما فيما يتعلّق بالتّحرر السّياسي فضلاً عن التّحول الدّيمقراطي وكذا التّعبئة الإجتماعية.

إنّ تحرّر المرأة ورقيّها واحترام مكانتها وشتّى الأدوار الّتي تقوم بها في المجتمع ناهيك عن حفظ كرامتها من باب الإنسانية لا يُعتبر فقط قضيةً ذات بُعدٍ حضاري قيمي ديمقراطي، وإنّما كذلك هو عبارة عن قضية بطابعها الوطني التّحرّري التّنموي، فالإزدهار الأخلاقي والتّحرر الوطني و كذا التّقدم الإجتماعي يرتبط جذرياً بالموقف من المرأة في جميع مناحي الحياة في الفكر والسياسة والاقتصاد والقوانين والتقاليد والقيم، فتعزيز الدّيمقراطية وحقوق الإنسان على أسس سليمة سيكون له التّأثير المباشر على وضع المرأة بِاعتبارها

المستفيدة الأولى من تفعيل الدّيمقراطية وترسيخها في مختلف المجالات سواءً كان ذلك على صعيد الأسرة أو المجتمع أو العمل.

إنّ أهميّة الموضوع تكمن في كون مفاهيم الدّمقرطة السّياسية والإجتماعية حاولت تعزيز الحوار السّياسي في العالم العربي والتّحكم في زمامه من أجل تحقيق وزن سوسيوثقافي، ومن هذا المنطلق فإنّ الدّول العربية ملزمة بتحديد هذا التّوازن في إطار النّظام الدّولي الجديد الّذي تسوده مفاهيم جديدة فيما يخصّ التمكين لاسيما تمكين المرأة بما يخدم إيجاباً مختلف الأجندات ذات المنطلق البراغماتي، أو بتعبير أوضح اِتّباع السّبل والميكانيزمات الّتي تفتح الباب أمام التّمكين السّياسي للمرأة العربية تحقيقاً للدّيمقراطية .

هذه الورقة البحثية تبرز العلاقة بين تمكين المرأة و تفعيل الدّيمقراطية في العالم العربي في إطار التجاذب والتّنافر بين الأطر الدّولية والمعيقات الدّاخلية، ومن هذا المنطلق تُطرح الإشكالية الآتية: إلى أيّ مدى يُساهم تمكين المرأة في تفعيل الدّيمقراطية بالعالم العربي؟، وكإجابة مؤقتة اِرتأينا وضع الفرضيات الآتية:

- المبادرات الدولية هي نتيجة لاعتبار المرأة كأساس للديمقراطية في الوطن العربي.
- يُعتبر ضعف المشاركة السياسية للمرأة العربية أحد معيقات العملية الديمقراطية بدول المنطقة.
- التّقاليد والذّهنية المجتمعية في إدراك المرأة كفاعل في السّياسة ومن ثمَّ في تحقيق الدّيمقراطية.
- كرّست البروتوكولات الدولية التمكين السياسي للمرأة العربية لكن تفعيلها غير وارد على أرض الواقع .

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 182–192 EISSN: 2600-6219

أوّلاً: المرأة كأساس للديمقراطية

تُعتبر مشاركة المرأة في الحياة السّياسية ذات أبعادٍ متكاملة بين صنع القرار السّياسي بالإضافة لتسيير الشأن العامّ علاوةً على المشاركة الإنتخابية فضلاً عن تولّي المناصب القيادية على غِرار الأحزاب والجمعيات ذات الطّابع السّياسي، كما أنّ هذا التّمكين السّياسي يتخطّى هذه النّقاط إلى عمليات إقتصادية وإجتماعية أوسع، فتعلب بهذا الصّدد دوراً على جميع المستويات بما يضمن التّسليم بنقطة تساوي المرأة مع الرّجل دون تمييز في الشّكل والمضمون، وعلى الرّغم من كلّ هذا تجدر الإشارة إلى أنّ رصد الوضع السّياسي للمرأة زيادةً على المجتمعي والإقتصادي في الدّول العربية لا يكاد يُذكر نظراً لنسبة العزوف الكبيرة عن تدخل المرأة العربية في الحياة السّياسية ودوائر اِتّخاذ القرار.[1]

أسهمت العهود والاتفاقيات الدولية في التزام العديد من الدول العربية بوضع الإستراتيجيات والخطط الكفيلة بتعزيز وتمكين مسيرة المرأة. فقد شدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1966 م على أن جميع الناس لهم الحق في تقرير المصير، كما أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993 م ارتباط حقوق الإنسان مباشرة بجميع أشكالها بحق المواطنين في التنمية والديمقراطية. وقد أسهم هذا كله في ارتباط حقوق الإنسان بالتنمية البشرية المستدامة والحكم الرشيد. [2]

لقد استندت التنمية البشرية إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها، حيث دعت إلى احترام الحريات الأساسية، والشفافية، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وحرية التعبير، وتدفق المعلومات، وتعزيز المشاركة السياسية، فهذه الركائز للتنمية البشرية تمثل الأساس

[1] ناجح مخلوف، فاطمة بودرهم، "المشاركة السّياسية والتّمكين السّياسي للمرأة: المعوّقات، التّحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي"، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 4، العدد 13، سبتمبر 2018، ص 80.

[2] Unknown, “The Second Arab Reform Conference”, Main Working paper, (13-15 March 2005), p37.

للحكم الرشيد لأنّ هذا يتجلّى من خلال إدارة شؤون الأمّة ومن خلال ممارسة السّلطة السياسية والاقتصادية والإدارية بحيث أنّ مواجهة التحدي في العديد من المجتمعات اليوم يتجسد في إنشاء نظام الحكم الّذي يعزّز ويدعم التنمية البشرية، أو، بعبارة أخرى، فإنّ نظام الحكم الجيد الذي يدير الموارد العامة بكفاءة وفقًا لاحتياجات المجتمع يمكن أن يحقق الحكم الديمقراطي بشكل فعّال؛ فالدولة تحتاج إلى الاعتماد على مشاركة الجمهور من جميع الشرائح، والمساءلة، والشفافية، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات المدنية، وتعزيز الحكم المحلي اللامركزي، وتطوير دور المجتمع المدني ودعمه. [1]

ثانياً: معيقات المشاركة السياسية للمرأة

إنّ أزمة الحياة السّياسية في العالم العربي مرتبطة بشتّى المقتضيات الّتي تمسّ التنمية الشّاملة في بعدها الإجتماعي والإقتصادي فضلاً عن السّياسي بحكم أنّه عالم ثالث تتشكّل فيه مختلف روابط التّخلف السّياسي وكذا الإختلال في عملية المشاركة السّياسية لاسيما عند العنصر النّسوي والّتي قد تكون إمّا منعدمة من الأساس أو مجرّد شكليات، ولا ريب أنّ هذا عائدٌ إلى نقص في التّنشئة السّياسية والّتي بدورها تنجم عنها آثار تنمّ عن وجود خلل في تمكين فئات من المجتمع وبالأخصّ المرأة وبالتّالي يبدأ العزوف عن المشاركة في العملية السّياسية ومختلف أنشطتها.[2]

هناك عدّة عوامل تعيق المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي وهذا ما ينفي مسلّمات موجة التّحول الديمقراطي خاصّة بعد حركات التّحرر التّقليدية والجديدة المسمّاة

[1] United Nations Development Programme, "Reconceptualizing Governance", New York: Discussion Paper 2, (1997), p4.

[2] بن جدّي باية، ملاح سعيد، "المشاركة السّياسية كآلية لتحقيق التّنمية السّياسية والممارسة الدّيمقراطية في الوطن العربي: المعوّقات والحلول"، الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14، 2017، ص 653-654.

بالرّبيع العربي والّتي كرّست حقوق المرأة في المحافل الدّولية وفي السّياسة العامّة للدولة وفي كلّ الجوانب الحسّاسة: [1]

العوامل الإيديولوجية: النّظام الأبوي، والذي يظهر هيمنة الذكور على مشاركة المرأة في السّياسة والذي يحوّل الذكور والإناث إلى الرجال والنّساء، بحيث يُبنى التّسلسل الهرمي في النّوع الإجتماعي لصالح الرّجل، ويُستخدم هذا العامل فيما يخصّ دور الجنسين كأداة إيديولوجية من قبل النّظام الأبوي بحيث يضع النّساء داخل المجال المغلق كربّة منزل وكأمّ وزوجة, بينما يضع الرجال في المجال العام، وهذه تُعتبر واحدةً من العوامل الأساسية التي تعوق وتحول دون المشاركة السياسية للمرأة، فالغالب في الثّقافة المجتمعية للدول العربية هو العامل العرفي الّذي يمنع المرأة من البروز والاختلاط على غرار المناطق الريفية والعائلات المحافظة.

العوامل السّياسية: إنّ هيمنة الرّجال على المجال السّياسي وعلى الأحزاب السّياسية وثقافة الهياكل السّياسية الرّسمية هي واحدة من العوامل الأخرى التي تعوق المشاركة السّياسية للمرأة، وغالبًا ما يسيطر الذكور على هذه المراكز بِاعتبار أنّ هذه الأعمال هي من مهام الرّجال, وغالبًا ما يتمّ تجاهل النّساء إلاّ عندما يتم الحاجة إليهن كما حصل في الثورات العربية، حيث تمّ اللجوء إلى النساء في حراك الثورة وفي صناديق الإقتراع، كما أنّه لا توجد إرادة سياسية قويّة وجريئة تؤيّد بشكلٍ مطلق دخول المرأة في العملية السياسية إلاّ على سبيل وجود نصوص قانونية تفرض المساواة في القوائم الإنتخابية.

[1] نائل أبو فرح ،"المرأة في العالم العربي، حقوقها ودورها في التحولات الديمقراطية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي حول ربيع الثورات العربية، 2011.

العوامل الاقتصادية: على نحو متزايد تصبح السّياسة بحاجةٍ إلى الاقتصاد؛ فهناك حاجة متزايدة إلى المال لتعزيز المشاركة في السّياسة، ممّا كان له تأثير بالغ على المرأة حيث أنّ محدودية حصول النساء على الموارد يحدّ من نطاق عملهن السّياسي.

ثالثا:أجندة المنظمات الدولية و التمكين السياسي للمرأة العربية

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي تزايد الاهتمام الغربي عمومًا والأمريكي خصوصًا بدمقرطة المنطقة العربية، حيث تمّ التّركيز على التّمكين السّياسي للمرأة العربية، ومنه ظهرت مشروعات إصلاحية في المنطقة العربية ومن خططها الخاصة بالمرأة العربية، كما ناقشت أجندات المنظمات الدولية هذه الحقوق خصوصاً حق المرأة في المشاركة السّياسية والّتي عقدتها منظمة الأمم المتحدة.

لقد صدر عن هذه المؤتمرات إعلانات دولية وقرارات وقّعت عليها جميع دول العالم، وهذه الإعلانات والقرارات مهدت لتحديد «أجندة الألفية »، مع ملاحظة أنّ ما صدر عن تلك المؤتمرات مازال يحرّك الأجندة الدولية ويطوّرها بحيث تشكلت ما يسمى بأجندة المجتمع الدّولي.

في أعقاب أحداث سبتمبر 2001، أطلقت الولايات المتحدة عام 2002 بتمويل من الكونغرس الأمريكي وبمساندة الحزبين الجمهوري والدّيمقراطي "مبادرة الشّراكة الشرق أوسطية"، فأعلنت من خلال المبادرة عن خمسة أهداف في المنطقة، وهي: تقوية المجتمع المدني وحكم القانون، تمكين النّساء والشّباب، تحسين التّعليم وتوسيعه، تشجيع الإصلاح الإقتصادي، وزيادة المشاركة السّياسية.[1]

[1] مبادرة الشّراكة الشرق أوسطية، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تاريخ التصفح 2022/03/01، الرابط: https://mepi.state.gov/

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

من أجل تحقيق هذه الأهداف؛ قدمت "المبادرة" المذكورة دعمًا مباشرًا للمنظمات غير الحكومية على مستوى عالمي وفي منطقة "الشرق الأوسط" وكذا شمال إفريقيا، وللمؤسسات التعليمية، ولمؤسسات الحكم المحلي، ومؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات مصممة للانخراط مباشرة مع شعوب منطقة ''الشرق الأوسط'' وشمال إفريقيا والاستثمار فيه، وحسب موقع ''مبادرة الشراكة الشرق أوسطية'' على الإنترنت، فإنّها وزعت في 2009 أكثر من خمسين مليون دولار من المنح لهذا الغرض.[1]

وهكذا احتل تعزيز حقوق النساء مكانة مهمة في الجهود الأمريكية والأوروبية لنشر الإصلاحات الديمقراطية في الشرق الأوسط. وأصبح تمكين النساء أحد أعمدة مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط، وهو البرنامج الذي روجت إدارة بوش من خلاله للإصلاحات في العالم العربي، حيث تم تطوير برنامج مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط بهدف الربط ما بين الإصلاح الاجتماعي والإصلاح السياسي وحقوق المرأة.

إنّ الكثير من البرامج الّتي تم تكريسها لتحقيق الأهداف الأخرى لمبادرة الشراكة في الشرق الأوسط – أي الإصلاح السّياسي والتعليم والتنمية الاقتصادية – أولت اهتماما خاصا للنساء، إضافةً إلى ذلك فقد نظّمت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات المخصّصة لمسائل النساء، ورصدت من أجل ذلك الملايين من الدولارات لبرامج تمكين المرأة سياسيًّا في الدّول العربية.

جدير بالذّكر أيضاً أنّ كثيراً من الدّول العربية في الآونة الأخيرة قد كرّست حقّ المرأة في المشاركة السّياسية بما يتماشى وتوصيات الأجندات الدّولية وكذا مواثيق حقوق الإنسان، فنجد في الجزائر أنّ التّعديل الدّستوري لعام 2008 قد أضيفت فيه المادّة 35 مكرّر والّتي

[1] مبادرة الشّراكة الأمريكية الشرق أوسطية، تاريخ التّصفح 2022/03/02، الرّابط: https://il.usembassy.gov/

تؤكّد على عمل الدّولة على ترقية حقوق المرأة سياسياً عن طريق توسيع حظوظ تمثيلها ضمن المجالس المنتخبة، وهو ما اِندرج بالتّأكيد عليه في تعديل 2016 ثمّ 2020، وبهذا الصّدد صدر القانون العضوي 03/12 والّذي يتضمّن تحديد نسبة مشاركة العنصر النّسوي في المجالس المنتخبة والمتراوحة بين 20% و50% في المجالس الشّعبية الوطنية، 30% و35% في المجالس الشّعبية الولائية، أمّا المجالس الشّعبية البلدية فيكون التّمثيل بنسبة 30% في الدّوائر والبلديات الّتي يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة.[1]

بالنّسبة للمملكة العربية السّعودية فإنّ قياس تمكين المرأة متعلّق بحصصها في مقاعد مجلس الشّورى وكذا المناصب الإدارية والسّياسية، إذْ نجد أنّ النّظام الأساسي للحكم في المملكة ينصّ على عدم التّمييز بين الجنسين لاسيما في المادّة 8 الّتي تعتبر العدل والمساواة قيماً أساسية في الحكم، ولطالما اِعتُبرَ هذا الأمر في بدايات تفعيله مشكلة داخل المجتمع السّعودي والّتي حسبهم لا يجب أن تتأثر بأيّ مؤثّرات خارجية وأن تكون مطيعةً، لكن في فترة حكم الملك سلمان بن عبد العزيز والّتي ميّزتها إصلاحات ولي عهده مُحَمَّد بن سلمان فقد تمّ إحداث نقلة نوعية في إطار رؤية 2030 والّتي فتحت باباً كبيراً أمام المرأة وإشراكها في عديد من الهيئات والجمعيات فضلاً عن توليتها لعدد من المناصب العليا، فقد بلغت على سبيل المثال في 2020 نسبة المرأة السّعودية في هذه المناصب حوالي 25% في القطاع الخاصّ و3.3% في القطاع العامّ.[2]

[1] عمير سعاد، "المشاركة السّياسية للمرأة في الجزائر: حقّ التّرشح- المعوّقات وضمانات التّفعيل"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 327-328.

[2] عبير عقيل مُحَمَّد السّرور، "تمكين المرأة السّعودية في ضوء رؤية 2030"، مجلّة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والإجتماع، العدد 73، نوفمبر 2021، ص 258-259.

إنّه بالرّغم من كلّ ما سبق لاتزال هناك تصوّرات مجتمعية في البيئة العربية تعارض مشاركة المرأة في الحياة السّياسية رغم الرّؤى الّتي تتماشى ومختلف الأجندات الدّولية، وهو ما جعل من النتائج المحقّقة غير مطابقة للأهداف المرجوة.

خاتمة :

إنّه من المستحيل أن تتحقّق الديمقراطية الحقيقية دون المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة، فاحترام حقوق الإنسان الّذي ينص على المساواة بين الجنسين، يوفر الأساس الضروري للديمقراطية الشاملة، و هناك ثلاثة متطلبات أساسية حاسمة لتعزيز مشاركة النساء في العملية الديمقراطية: فالأولى هي إزالة العقبات الّتي تعوق مشاركة المرأة في العمليات الإنتخابية، أمّا الثّانية فتخص بما تمتع به النّساء بصوت حقيقي حتّى تتمكن من التّعبير عن حقوقهن واِحتياجاتهن و تطلّعاتهن وكذا توقعاتهن، وبخصوص المتطلّب الثّالث فهو مرتبط بتحمّل المؤسسات الدّيمقراطية المسؤولية الكاملة للمرأة.

إنّ جملة القول ومن منطلق الإشكالية المطروحة فإنّ التحولات العاصفة في بِنى المجتمعات العربية إثر عواصف ما سمّي بالرّبيع العربي ستغير بدرجات متفاوتة شكل المجتمعات العربية، وسوف تتأثر بها سلبًا أو إيجابًا الشرائح المختلفة ومنها المرأة، فعلى الرغم من أنّ المرأة حطّمت عقودًا طويلة من الأساطير الغربية الّتي رسّخت انطباعات زائفة عن عجزها واستعبادها، وذلك بتوليها أدوارًا قيادية في الانتفاضات الشعبية الّتي اندلعت في دول الربيع العربي، إلاّ أنه لازال يُنتظَر أن يُجاب عن أسئلة مختلفة، يأتي ضمنها وربما في مقدمتها الأسئلة التالية: ما نصيب المرأة من تلك العواصف؟، و هل تعود مجددًا لنقطة الصّفر وكأنها لم تعمل شيئاً؟، وهل ستبقى تطالب مع المجتمع المدني بتحرّرها واِنعتاقها من حجاب التّخلف والقهر؟، فكل تلك الأسئلة تثار على خلفية تخوّفات تؤكدها ممارسات وآراء القوى الصّاعدة في أغلب الدّول الّتي أتت ثوراتها بها إلى مقدمة المشهد.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 182–192

لا شك في أنّ العمل بتسارع في حلّ العدد الهائل من المشكلات الّتي تواجها الدّول العربية في أعقاب ما يسمى بالرّبيع العربي يمكن أن يتسبّب في أضرار جسيمة إذا لم يتم تضمين جميع الفئات الاجتماعية في هذه العملية؛ فالسّرعة في إجراء عملية الإصلاح سوف تؤثر على النساء والأقليات وغيرهما من الجماعات الأخرى المهمشة سياسيًّا بشكل يؤدي لعزلها جميعًا عن المشاركة في صنع القرار.

إنّه ومنذ أن اِجتاحت الثّورات أجزاءً من العالم العربي، ولم تكن الآمال قائمةً على أن يأتي الرّبيع العربي بتغيير سياسي وحسب، ولكن بمزيد من المساواة بين الجنسين على الرّغم من الدور الهائل الذي لعبته المرأة في هذه الانتفاضات، وإنّ كثيرًا من الناشطين قلقون من اِستبعاد المرأة من العملية السّياسية، كما تخشى النساء من أن تكون حقوقهن الأساسية محلّ تهديد بعدما اِكتسب المحافظون نفوذًا لحدٍّ ما في الآونة الأخيرة في بعض البرلمانات العربية.

إنّ تعزيز الدّور السّياسي للمرأة يتطلب اِعتماد مدخل التّمكين الّذي يتضمن مجموعة من العوامل والآليات الدّاعمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحقوقياً إلى المستوى الرّسمي، والتعليم يعدّ حجر الزاوية في عملية التّمكين للنساء لأنّه يمكنهنّ من الإستجابة وكذا الإستفادة من الخيارات والفرص المتاحة لهن، كما يمكنهنّ من تحدّي الأدوار التّقليدية، فيجب على النساء ألاَّ ينظرن إلى وجود امرأتين في البرلمان وعدد قليل في المجالس المحليّة بشكلٍ يوحي بأنّ وضع المرأة جيد ومقبول، فلا تزال مشاركة المرأة في الحياة السّياسية تتّسم بالضّعف، سواءً من خلال الأحزاب والتّنظيمات السّياسية، أو من خلال تواجدها في بعض دوائر صنع القرار، كما أن مشاركتها غائبة كلية في صياغة المجال المدني العام، ومن هنا يمكن القول إنّ المرأة أقليّة سياسية بكل المعايير الإحصائية الموضوعية رغم أنّها تشكل أكثر من نصف عدد السّكان في المجتمع العربي.